المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

محضر اجتماع
مكتب مجلس المستشارين
رقم 131 ليوم الاثنين 28 يناير 2013

Concep. Imp. Edit. Bouregreg 05 37 20 75 83

محضر اجتماع المكتب رقم 131
ليوم الاثنين 28 يناير 2013

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين **28** يناير **2013** اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس المستشارين السيد محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة:

فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس؛
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
لحسن بيجديكن	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
أحمدو ادبدا	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
عبد الرحمن أشن	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
عادل المعطي	:	محاسب المجلس؛
عبد المالك أفرياط	:	محاسب المجلس؛

بعد الموافقة على محضر الاجتماع السابق قرر المكتب عقد جلسة عمومية يوم الثلاثاء 29 يناير 2013 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم **43.12** يتعلق **بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء.**
- مقترح قانون **بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس النواب.**

بعد ذلك أحال المكتب على اللجن المختصة النصوص التشريعية التالية :

- مقترح قانون تقدم به الفريق الحركي بمجلس المستشارين بتعديل الفصل 15 من قانون 07.14 المتعلق **بالتحفيظ العقاري.**
- مشروع قانون رقم **131.12** يتعلق **بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية.**
- مشروع قانون رقم **143.12** بتغيير المادة 44 من القانون **65.00** بمثابة **مدونة التغطية الصحية الأساسية.**

بعدها أخذ المكتب علما بإحالة مقترح قانون يرمي إلى **مناهضة العنف المبني على النوع** على مجلس النواب.

وبعد الاطلاع على جدول أعمال اللجن خلال الأسبوع، صادق المكتب على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 29 يناير 2013 التي سيرأسها الخليفة الرابع للرئيس السيد أحمدو أدبدا والسيد عبد اللطيف ابدوح كأمين للجلسة.

من جانب آخر تدارس المكتب موضوع الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة لشهر ابريل المقبل حيث تم التداول في المقترح الذي تقدم به رئيس فريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع **"أوضاع الجالية في المهجر"** وقرر مراسلة الفرق في شأن هذا المقترح .

وردا على طلب المجموعة البرلمانية للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بإعادة النظر في الغلاف الزمني المخصص للمجموعة في إطار الجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة، اعتبر المكتب أن كل تغيير بإضافة حصة جديدة لهذه المجموعة من شأنه أن ينعكس على هرم الحصص الزمنية المخصصة للفرق مما قد يتسبب في ارتباك التنظيم الذي أقره المكتب والمبني على اتفاق جماعي ما بين الفرق ورئيس الحكومة .

في مجال العلاقات الخارجية، تدارس المكتب مراسلة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون التي تخبر فيها بانتهاء ولاية المقرر المكلف بتقييم "الشراكة من أجل الديمقراطية" مع البرلمان المغربي وعدم تقدم بعض النواب الإيطاليين بالجمعية البرلمانية لمجلس أوربا (المعروف عنهم بمواقفهم المتوازنة بشأن القضايا المرتبطة بالمصالح المغربية) لترشيحهم للانتخابات من جديد.

بعد ذلك، قدم السيد الأمين العام للمجلس الخطوط العريضة لمشروع تحديث مساطر العمل التشريعي عبر الاعتماد على رقمنة هذه المساطر والارتكاز على الحلول المعلوماتية في تدبير العلاقات مابين مختلف المصالح الإدارية للمجلس من جهة، ومختلف المتدخلين في العمل البرلماني من جهة ثانية بغية تحقيق نجاعة أفضل وتسريع لوثيرة العمل وتخفيض لكلفة التدبير في مختلف العمليات المرتبطة بالعمل التشريعي.

وقد وافق المكتب على المخطط الذي تقدم به الأمين العام للمجلس والذي ستشرع إدارة المجلس في البدء في تنفيذ بنوده ابتداء من شهر مارس المقبل